**المحاضرة 02**

**التجارة الخارجية**

كانت المجتمعات البشرية تعيش قديما في ظل اقتصاد مغلق، حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواحد ومع التطور المتواصل ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وسلوكهم الاستهلاكي ورغباتهم الأمر الذي أدى بضرورة الانتقال الى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي اي نشوء التجارة الخارجية، سنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم التجارة الخارجية وسياساتها و كذا أهم نظرياتها.

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة المحلية التي تتم كليا داخل البلد الواحد، وتسمى أيضا بالتجارة الدولية أو التجارة العالمية ومن هنا نتطرق الى مفهوم وأهمية التجارة الخارجية وكذا التعرف على أسباب قيامها.

**أولا: مفهوم و أهمية التجارة الخارجية:**

* **مفهوم التجارة الخارجية:**

هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي**:**

* هي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير منظورة. وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول والتجارة الخارجية تنطوي على عنصرين هامين هما: الاستيراد، التصدير كما عرفت أيضا بأنها " عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدولة"
* فرع من فروع علم الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية
* **أهمية التجارة الخارجية :**

تبرز أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية

* يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في أثارها و لما
* تضاعف في حجم السكان و ذلك لان دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، و المواد الخام و غيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم
* زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع للدولة ميزة نسبية و تنافسية و بالتالي زيادة الدخل القوي و زيادة الرفاهية.
* القدرة علي تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية .
* القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية لان تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة و قد تكون غير متوفرة بالبلد.
* القدرة على تمويل المدخرات المحلية إلى استثمارات و خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلي استيراد المعدات و الآلات و السلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.
* القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا .
* إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال و الخبرة و التقدم الفني من الخارج و تلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول و من ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية ) وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.
* تقدم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها و تصدير سلع يحتاجها الآخرون ( عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع و غيرها يمكن شراءها من الخارج بأسعار نقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.
* مبدأ التخصص الدولي التي تقوم عليه التجارة الخارجية بين الدول يجب أن يؤدي الى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية و هو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية .

**ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية:**

يمكن إيجاز الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية، يعزى قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم إلى مشكلة الندرة النسبية و تعدد الأسباب على النحو الآتي

1. المشكلة الاقتصادية: (استمرار تزايد الحاجات الإنسانية و تناقص الموارد الطبيعية بسبب الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد و عبث العابثين فيها) و صعوبة إشباع الحاجات ضمن الدولة الواحدة
2. اتساع الفجوات الاقتصادية بين الدول: و تعاني منها أغلب الدول النامية عدا الدول النفطية و الفجوة الخارجية ( العملة الخارجية ) و تعاني منها أغلب الدول النامية عدا الدول النفطية، و الفجوة التكنولوجيا و التقنية و المعلوماتية (تكنولوجية المعلومات) و تعاني منها جميع الدول النامية، و فجوة الموارد الطبيعية ( مشكلة الندرة النسبية) و تعاني منها الدول المتقدمة .
3. تباين الإنتاج الزراعي و الصناعي و لاستخراجي بين الدول العالم و لاسيما بين الدول الشمال التي تشكل مركز العولمة أو العالمية و بين الدول النامية التي تشكل المحيط في العولمة.
4. تباين تكاليف الإنتاج الزراعي و الصناعي و لاستخراجي من دولة الى أخرى.
5. تباين نوع وجودة التكنولوجيا و التقنية و المعلوماتية بين دول العالم.
6. لا يمكن لأي دولة من دول العالم أن تكتفي ذاتيا من حيث الاقتصاد دون الحاجة للآخرين.
7. المشكلة التي واجهت و لازال تواجه الدول الصناعية هو كيفية تصريف فائض الإنتاج وهي المشكلة التي صنعت الاستعمار بشكله القديم و الحديث في البحث عن الأسواق.
8. المنافسة الشديدة في أرباح التجارة الخارجية من قيل الشركات الإنتاجية .
9. دفع مستويات المعيشية لدى شعوب العالم .

**ثالثا: أهداف التجارة الخارجية:**

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية كالآتي

* الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج ،إذا التصدير يؤدي الى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، و توفير السلع الضرورية و الأساسية ، و العكس صحيح.

إذا أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني و تخفيض مساهمة و زيادة البطالة و تدهور المستوى المعيشي للأفراد.

* استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات و المعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل ، و بالتالي المساهمة في عملية التنمية.
* إحلال الواردات و هذا يتوقف على عنصر التكلفة ، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة ، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية و رأسمالية و مشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، و بالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة .
* نقل التكنولوجيا و التقنية لبناء و إعادة هيكلة البني التحتية للدولة.
* الاستفادة من التكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، و تصنيف الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية.
* دراسة موازين المدفوعات للدول، و نظم أسعار الصرف فيها و معالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
* دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية و سماتها المميزة.

**المطلبالثاني: نظريات التجارة الخارجية.**

لقد تباينت و اختلفت عناصر الإنتاج مع تطور الإنسان و ازدياد حاجاته ، حيث أصبح من الصعب على أي دولة أن توفر هذه الاحتياجات، فهي تلعب دورا هاما في مختلف الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاجه من سلع و خدمات, و في نفس الوقت تمكنه من لتبادل السلع و الخدمات في الإنتاج الذي يعتبر أصلا للتجارة الخارجية. وهذا ما فسرته نظريات التجارة الخارجية. والتي جاءت لتوضيح أسباب قيامها و مزاياها.

تعددت نظريات التجارة الخارجية ومن أبرزها النظرية الكلاسيكية ونظرية النفقات المطلقة

**أولا: النظرية الكلاسيكية**

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور التجارة الدولية، فقد ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وذلك كرد فعل على المذهب التجاري، الذي كان يدعوا إلى فرض قيود على التجارة الخارجية وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، التي كانت تعتبر في دلك الوقت مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية.

فالنظرية التقليدية جاءت مدافعة على مبدأ حرية التجارة الخارجية ومظهرة بأن القوة الاقتصادية للدولة لا تكمن فيها تحتويه في خزائنها من معادن نفيسة و إنما أيضا فيما لديها من موارد اقتصادية حقيقية من أراضي ومنازل وسلع الاستهلاك.

**ثانيا: نظرية النفقات المطلقة:**

في عام 1776 نشر آدم سميث كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي أوضح فيه فوائد حرية التجارة، فهذه الأخيرة كما جاء في الكتاب تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق،والجدير بالذكر هنا هو أن "أدام سميث" قصد بحرية التجارة معنيين، الأول هو حرية التجارة الدول ، أما الثاني فقد قصد به حرية التجارة لجميع مواطني دولة 2 من الدول مع مستعمراتها وحسب أدام سميث التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية، وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير، وتستفيد الدولة من التخصص والتقييم الدولي للعمل. ولقد جاء أدام سميث في كتابه بعدة انتقادات لهدم آراء التجاريين التي نادت بضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية من أجل زيادة الصادرات وتقليص الواردات، وذلك بهدف زيادة مخزون الدولة من المعادن النفيسة والتي في نظرهم تمثل قوة الدولة الاقتصادية، كما قد وضع أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية دعه يعمل يمر وبين المزايا التي تنشأ من التخصص وتقسيم العمل, ، ثم قام بتطبيقه على التجارة الخارجية.

**ثالثا: نظرية النفقات النسبية :**

أتى" دافيد ريكاردو" بنظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه" الاقتصاد السياسي" والضرائب" فقد اتفق ريكاردو مع أدام سميث فيما يخص أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود عليهما بالفائدة إذا كان لإحداها ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة، وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، لكن ه أضاف إلى ذلك الحالة التي تتميز فيها الدولتين بميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وهكذا فإن التخصص الدولي و قيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة و إنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلفالدول في إنتاج السلعتين بحيث يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج و هو العمل و إن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل بحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها خمسون يوما, و كانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من خمسون يوما لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأخرى.

**رابعا:النظرية النيوكلاسيكية:**

كما أسلفنا الذكر، التجارة الدولية تقوم في نظر التقليديين على اختلاف النفقات النسبية للإنتاج بين مختلف الدول، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف هذه النفقات ، وهذا يعني أن النظرية الكلاسيكية حددت لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لم تفسر أسباب قيامها، لهذا ظهر بعد ذلك العديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال "هابلر و " "ليونتييف" إلا أ ن النظرية الكلاسيكية في مجموعها بقيت كما هي إلى أن جاء "أولين" معمما لمبادئ "هكشر" و مساهما بذلك في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية، والمكاسب الناتجة عنها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن**.**

**خامسا: نظريات التجارة الدولية الحديثة:**

**نظرية التشابه** بين الدول تقترح هذه النظرية أن تنتج الشركات داخل الدولة السلع بهدف الاستهلاك المحلي بادئ ذي بدء، وعندما تجد الشركة أسواقا عالمية تشبه السوق المحلي للدولة تصدر لها منتجاتها، وعليه يكون التبادل التجاري بين الدول التي يكون فيها الدخل الفردي متماثلا من الجدير بالذكر أنه تكون هذه النظرية صائبة عندما تكون الماركات التجارية، وكفاءة المنتجات من العوامل الأساسية التي تدخل في عملية صنع قرار الشراء لدى المستهلكين.

**نظرية دورة حياة المنتج** تفترض هذه النظرية أن إنتاج السلعة يمر بثلاث مراحل، وهي: **المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد** التي تعني أن المنتج يصنع في بدايات ابتكاره في الدولة التي ابتكر فيها بصورته الأولى. **المرحلة الثانية: مرحلة تطوير المنتج** وهي المرحلة التي يدخل فيها على المنتج العديد من التطورات والتحديثات ليصبح منتجا جديدا **المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج القياسي** وذلك عندما يبدأ تصنيع هذا المنتج في دول معينة بتكلفة منخفضة. نظرية التنافس الاستراتيجي العالمي تركز هذه النظرية على الشركات متعددة الجنسيات التي تصنع منتجات لمنافسة الشركات العالمية الأخرى، والعقبات التي تواجهها عندما تنوي الدخول لأسواق جديدة لتطوير منتجاتها لترتقي إلى مستوى المنافسة.

يمكن اختصار هذه العوائق : البحث والتطوير. حقوق الملكية الفكرية. المعيار الاقتصادي. أساليب التجارة. الخبرة في الصناعة. مدى إمكانية الحصول على المواد الخام المستخدمة في عملية الإنتاج. **نظرية الميزة التنافسية المحلية**: تفترض هذه النظرية أن قدرة الدولة على التنافس بما يتعلق بمجال الصناعة تعتمد على قدرة القطاع الصناعي على الابتكار والخروج بأفكار جديدة باستمرار في تصنيع المنتجات. وقد حددت هذه النظرية أربعة عوامل تتحكم بالقدرة التنافسية للدولة، وهي كما يلي:

* مدى توفر المواد الخام في السوق المحلي، ومدى قدرته على استخراجها واستغلالها الاستغلال الأمثل.
* نسبة الطلب على السلعة في السوق المحلي.
* قطاع الموردين المحليين، وقطاع الصناعات التكميلية.
* خصائص الشركة المحلية.